

علي صدق الرسول على اتصاف الفاعل بهذا الذي يفعل الفاعل بدون استحضارها لان العقل لا يتوقف في ايجادها عليها واذ وجد فعل من الحق سبحانه دل على صدق الرسول وجب صدقه فصيح الاستشهاد بقوله في اتصاف الحق بها ولا يلزم عليه الدور او ما غيرها من الصفات فلا يصح الفعل من الفاعل الا وهو منصف بها فلا يصح الفعل الذي يدل على صدق الرسول وهي المعجزة وكذا ساير الافعال الابدت تحقق الفاعل بها ولو استدلل بقوله الرسول عليها لزم الدور لانه يصير قوله هو الرسول متوقفا على فعل المعجزة المتوقف على اتصاف الفاعل بهذه الصفات فلو توقف ثبوتها على قوله الرسول للزم الدور لانها تتوقف على اثبات الرسالة والرسالة تتوقف عليها فبطل معرفة استنادها للنقل وهي الاربعة المعاني والسننة قبلها وتوقف العقل عليها ظاهر قبل الاستدلال على الكلام بالاجماع اولى من الاستدلال عليه من الكتاب والسننة لان ذلك يشبه مصادره اذ فيه اثبات الكلام بالكلام **واما برهان كون فعل الممكنات او تركها جائزا فلان لو وجب عليه تعالي شي منها عقلا واستحال عقلا لا نقبل الممكن واجبا او مستحيلا وذلك لا يعقل لما انقضى كلامه على البراهين الواجبة في حق الله والمستحيلان اتبع ذلك برهان القسم الثالث وهو الجازي في حقه تعالي فذكر الملزوم واللازم وحذف بيان الملازمة وذكر ما يقوم مقام الاستثناية وبيان الملازمة بين وجوب شي منها واستحالتها وبين انقلاب الواجب ممكن او مستحيلا هو انه لو وجب البعض لوجب الكل لا ستوايها ونماثلها**

ونماثلها والمثلان يجب لاحدهما ما وجب للاخر ولو وجب بعض الممكنات وجب الكل وكذلك اذا استحال البعض استحال الكل ونماثل وقوله الشيخ اذ لو وجب شي منها اي بعض وقوله لا نقبل الممكن اي كل ممكن فاللاستغراق لكن كونها انتقل هو واجبة كلها او مستحيلا محال لمشاهدة الوجود والعدم ونقلب الخفايق وقلب الخفايق مود الي جمع التقيضين لانه يصير الممكن يقبل الوجود والعدم لا يقبلها وهكذا لا يعقل وأشار بقوله وذلك لا يعقل لبطان التالي وان شئت ان تركه اقتربا قلت الممكن يقبل الوجود والعدم على حد سواء وكل قابل للامر في محال اختصاص قبوله لواحد يمتنع ان الممكن محال اختصاص قبوله الوجود فقط او للعدم فقط الصغرى ظاهرة والكبرى كذلك لما يلزم من الاختصاص باحد الامر في من الجمع بين التقيضين كما مر بيانه فان قيل ظاهر كلام المؤلف اتحاد الشرط والجواب اذ قوله لو وجب شي منها لا نقبل الممكن واجبا لا معني لقوله لو وجب شي منها الخ الا معني فوكلا لا نقبل واجبا وهذا عين اتحاد الشرط والجواب قيل الشرط لو وجب البعض والجواب انقلاب الكل فلم يتحدا ويدل عليه من كلام المؤلف قوله لو وجب شي منها اي بعضها وقوله في الجواب لا نقبل الممكن واجبا فيعود الضمير في انقلاب عليه وايضا النزاع في بعض الممكنات كالصلاح ولا صلح الدين واجبتها المعترلة فرد عليهم اهل السنة وما قرر هذا في دفع الاشكال من ان معني قوله لا نقبل الممكن اي انقلاب حقيقته كلام لم يظهر معناه لان انقلاب العيني